

الكشف عن المخاطر

1. المقدمة

Alvexo هو اسم تجاري لمجموعة HSN Capital Group Limited (المشار إليها فيما يلي باسم "الشركة") ، والتي تشرف عليها وتنظمها هيئة الخدمات المالية في سيشيل (المشار إليها فيما يلي باسم "FSA")، الموجودة في مبني HIS، مكتب 5، مقاطعة ماهية، سيشيل.

2. نطاق

تهدف سياسة الإفصاح عن المخاطر (المشار إليها فيما يلي باسم "السياسة") إلى تقديم معلومات عن العميل فيما يتعلق بأي خطر محتمل قد ينشأ عند تداول عقود الفروق (المشار إليها فيما يلي بـ "العقود مقابل الفروقات"). طبيعة السياسة شفافة وغير مضللة وتهدف فقط إلى توضيح أي مخاطر محتملة قد تنشأ عند تداول العقود مقابل الفروقات، وكذلك لمساعدة العميل في اتخاذ قرارات استثمارية ضمن نظام آمن ومستقر. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لا يمكن ولا تكشف عن جميع الجوانب المرتبطة بجميع عناصر المخاطر المعنية، عند الدخول في معاملة باستخدام الأداة المالية المذكورة مسبقاً.

في حالة رغبة العميل في الحصول على شرح أكثر شمولاً بشأن الخدمات التشغيلية التي تقدمها الشركة، يمكن العثور على مزيد من المعلومات في المستندات التالية:

- (أ) شروط وأحكام اتفاقية العمل / العميل
- (ب) سياسة تنفيذ الأوامر
- (ج) ملخص pf سياسة تضارب المصالح
- (د) سياسة تصنيف العملاء
- (هـ) سياسة الخصوصية

يجب على جميع العملاء والعملاء المحتملين قراءة وفهم محتوى هذه السياسة قبل بدء التداول مع الشركة. فيما يتعلق بالمخاطر، يجب على جميع العملاء التأكد من أنه قبل الدخول في معاملة محددة من أداة مالية، فهموا تماماً مدى تعقيد المنتج، والتعرض للمخاطر، بالإضافة إلى العلاقة القانونية التعاقدية مع الشركة. يجب الإشارة إلى أن تداول المنتجات ذات الارتفاع المالي ينطوي على مخاطر عالية وقد يؤدي إلى خسارة أكثر من رأس المال المستثمر، وبالتالي فهو غير مناسب لجميع المستثمرين.

3. طبيعة المنتج

3.0. تستخدم خدمات التداول التي تقدمها الشركة الأدوات المالية المعروفة باسم العقود مقابل الفروقات، والتي يتم دمجها في مجموعة الأدوات المالية المشتقة (المشتقات). وبشكل أكثر تحديداً، تعتبر المشتقات جهات اتصال بين طرفين أو أكثر يتم تحديد السعر بناءً على أداء مختلف الكيانات الأساسية بما في ذلك العملات والسلع والأسهم والمؤشرات.

3.1. لذلك فإن العقود مقابل الفروقات هي اتفاقيات لتبادل فرق كيان معين في القيمة خلال الإطار الزمني للتداول، مما يتتيح للعميل تكرار الآثار الاقتصادية المختلفة المشاركة بهذه الطريقة في أي عوائد محتملة، دون الحاجة إلى ملكية الأسهم. في هذه المذكورة، يجب أن يكون واضحاً لجميع العملاء أنه ليس لديهم الحق في أي تسليم فعلي للأسهم المتداولة في العقود مقابل الفروقات لأن الأوراق المالية المشتقة ذات طبيعة "غير قابلة للتسليم".

3.2. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن جميع طلبات عملاء الشركة فيما يتعلق بالأدوات المالية التي تقدمها الشركة، يتم تنفيذها فقط من قبل الشركة باعتبارها الطرف المقابل / الرئيسي. وبالتالي، إذا قرر العميل تنشيط مركز في السوق مع الشركة، فلا يمكن إلغاء تنشيط المركز إلا من خلال الشركة فقط.

4. الرسوم والالتزامات الإضافية

4.0. يؤدي تقديم الخدمات من قبل العميل إلى تقديم بعض الرسوم والعمولات. يتم وصف هذه الحالات بدقة في موقع الشركة على الويب، وينصح العميل بشدة بالحصول على مزيد من التفاصيل عن جميع الرسوم قبل بدء التداول مع الشركة.

4.1. يتم تحديد الأسعار المرتبطة بمنصة (منصات) تداول الشركة بناءً على الأسعار ذات الصلة للأدوات الأساسية التي توفرها الشركة، والتي يتم تحديدها بناءً على خوارزمية طورتها الشركة. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأسعار المقدمة للعقود مقابل الفروقات التي تقدمها الشركة تشتمل على فروق الأسعار التي يتم تحديدها من كل من الزيادة، في بعض الحالات، والفرق الذي يحددها مزود السيولة. تعمل الشركة كمزود للسيولة عند تنفيذ الصفقات نيابة عن العميل، والتي قد تستفيد في بعض الحالات من أي خسائر أو أضرار محتملة له.

4.2. بالنسبة لجميع أنواع العقود مقابل الفروقات، لا يشمل سعر العمولة المعروض من قبل الشركة أي رسوم تمويل / ليلة وضحاها. في الحالات المعينة التي تتضمن رسوم التمويل / العمولة، يتم تحويل القيمة بشكل منفصل على حساب (حسابات) العميل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن زيادة أو تخفيض السعر الذي تم اتهامه بفتح مركز في أدوات مالية محددة وفقاً لطبيعة التقاب في رسوم التمويل اليومية المعروفة باسم "المبادلة" والتي تختلف طوال مدة التداول وتتصل مباشرةً بفائدة السوق السائدة معدلات.

4.3. يجب على العميل أيضاً الإقرار بحقيقة أن الرسوم قد لا يتم التعبير عنها دائمًا كمصطلح نفدي ولكن بدلاً من ذلك تكون على شكل نسبة مئوية من قيمة العقد أو يتم التعبير عنها كنوع من المعاملات. في هذه الحالات، يجب على

العميل أن يقر بأن الرسوم والرسوم قد تختلف في أي وقت، ويقع على عاتق العميل وحده الالتزام بالمتابعة والتحديث فيما يتعلق بأي تغييرات يتم إدخالها، من خلال موقع الشركة على الويب.

4.4. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يستبعد العميل حادثة تجارة معينة في أي شكل من أشكال الأدوات المالية التي تخضع لأي نوع من واجبات الشؤون القانونية، بما في ذلك الضرائب أو رسوم التشريعات أو الضرائب في الظروف الشخصية. في هذه المرحلة، تجدر الإشارة إلى أن الشركة لا تقدم أي مشورة ضريبية أو قانونية إلى العميل المسؤول الوحيد عن جميع أنواع الرسوم التي قد تنشأ عن نشاطه التجاري.

5. المخاطر العامة المرتبطة بالأدوات المالية المعقدة

ينطوي تداول الفوركس والعقود مقابل الفروقات على مخاطر عالية وقد يؤدي إلى خسارة أكثر من رأس المال المودع. لذلك، هو مناسب فقط لنوع معين من المستثمرين الذين يستوفون الخصائص التالية:

(أ) يفهم العميل ويفهم دون تحفظ أن تداول الأدوات المالية يؤدي إلى مخاطر عالية ذات طبيعة مضاربة قد تؤدي إلى خسائر أكبر من رأس المال المستثمر ومع ذلك يظل مستعداً في تحمل المخاطر التي ينطوي عليها.

(ب) لا تستطيع الشركة ولا تضمن الاستثمار الأولي للعميل أو قيمته الفورية في أي وقت. يدرك العميل بموجب هذا ويقر بلا تحفظ أن أي معلومات مالية قد تقدمها الشركة فيما يتعلق بقيمة الأدوات المالية المدعومة قد تؤدي إلى تقلبات تصاعدية أو هبوطية تتعرض لخطر أن تصبح الاستثمارات بلا قيمة.

(ج) يدرك العميل أن الشركة تقدم خدمات على أساس "التنفيذ فقط" ولن تقدم أي مشورة استثمارية تتعلق بخدماتها والأوراق المالية والمعاملات المحتملة، ولا تقترح أي توصيات استثمارية لأي تمديد. في حالة فشل العميل أو عدم فهمه لعناصر المخاطرة التي ينطوي عليها الأمر، فإن البحث عن مشورة مالية من مستشار مستقل سيكون في صالحه.

(د) مراقبة حساب العميل هي مسؤولية العميل وحده. يمكن أن تتطلب الأرباح والخسائر المحتملة بشكل غير متوقع بسبب الطبيعة المتقلبة للأسوق والأدوات المالية المدعومة. لذلك، في حالة نشاط العميل في الأسواق، يوصى بشدة بالوصول إلى حسابه في أي وقت من فترة (فترات) التداول. يتم تشجيع العميل على القيام بذلك عبر الإنترنت 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع.

(ه) يفهم العميل ويفهم دون تحفظ أن أي معلومات تتعلق بالأداء السابق للأدوات المالية المدعومة لا تضمن أي أداء مستقبلي. لا يؤدي استخدام البيانات التاريخية لأي شكل من أشكال التحليل إلى إثبات درجة من الأمان فيما يتعلق بالأداء المستقبلي للأدوات المالية المدعومة التي يتوافق / يرتبط بها الأداء المحدد.

6. صرف العملات الأجنبية والمخاطر الأخرى ذات الصلة

(أ) تقدم الشركة الأدوات المالية التي يمكن تصنيفها وتسويتها بعملات أخرى غير العملة الأساسية لحساب العميل. يجب على العميل الاعتراف بأي مخاطر وتأثيرات محتملة في أي تحويل للعملات. غالباً ما تؤدي أسعار صرف العملات إلى تقلبات قد تتحقق الضرر بالعميل.

(ب) بالإضافة إلى ذلك، قد تتأثر قدرة العميل عند تداول الخدمات التي تقدمها الشركة بشكل كبير بسبب الرسوم المحتملة في كل من البيئة القانونية والضريبية.

7. المخاطر التقنية

(أ) تعتبر أي مخاطر محتملة أو أضرار مالية ناجمة عن الفشل أو انقطاع الاتصال أو الانقطاع أو الأعطال أو أي أعمال ضارة من المعلومات والكهرباء وخطوط الاتصالات تخضع لمسؤوليات العميل فقط وتظل الشركة غير متورطة في مثل هذه الحالات.

(ب) خلال فترات التدفق المفروط للصفقات، قد تثار بعض الصعوبات مما يؤدي إلى عدم تمكن العميل من الاتصال بنجاح بخدمات الشركة بما في ذلك منصة (منصات) التداول.

(ج) في الحالات التي يقوم فيها العميل بأي معاملات بدعم من نظام إلكتروني، قد تظهر بعض عناصر المخاطرة المرتبطة بتشغيل النظام. قد تحدث مثل هذه المخاطر لأسباب مختلفة بما في ذلك فشل البرامج والأجهزة واتصال الإنترنت وخطوط الاتصال والخوادم. وبالتالي قد تؤدي هذه الحالات إلى عدم تنفيذ أمر / تعليمات العميل وبالتالي قد تحدث أضرار محتملة. تجدر الإشارة إلى أن الشركة لا تقبل أي شكل من أشكال المسؤولية المرتبطة بهذه الإخفاقات والخسائر.

(د) يقر العميل بجميع المخاطر والأحداث التي قد تنشأ بسبب الإخفاقات المختلفة للإنترنت والتي قد تؤثر على وصوله إلى خدمات ومنصة (منصات) الشركة. وتشمل هذه الإخفاقات تعطل الأجهزة والبرامج، وتعطل شبكة الكهرباء العامة، أو انقطاع التيار الكهربائي أو انقطاع التيار الكهربائي، مما قد يؤدي إلى عدم قدرة العملاء على الوصول إلى خدمات الشركة التجارية مما يؤدي في بعض الحالات إلى تنفيذ أمر التأخير. الأضرار والخسائر المحتملة التي قد تحدث من خلال مثل هذه الأحداث التي تتجاوز مسؤوليات الشركة.

(هـ) أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن العميل قد يتعرض لأضرار أو خسائر مالية ناجمة عن ظهور الأحداث المذكورة مسبقاً أو غيرها من الأحداث التي قد لا يتم ذكرها في تحذير الكشف عن المخاطر. يجب أن يقر العميل أنه في هذه الحالات، تكون أي خسائر أو أضرار قد وقعت تحت مسؤولية العميل فقط ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو أي مسؤولية.

8. منصة التداول والمخاطر المرتبطة بها

8.0. يجب أن يكون العميل على دراية بأن أي أنشطة تداول تتطوّي على منصة إلكترونية تتعرّض لخطر الأضرار والخسائر المالية التي قد تنشأ عن أسباب مختلفة بما في ذلك:

(أ) التشغيل المعيب لمعدات العميل

(ب) الإعدادات غير الصحيحة لمحطة العميل

(ج) أي إخفاقات محتملة فيما يتعلق إما بالبرنامج أو الأجهزة الخاصة بالعميل أو الشركة

(د) ضعف جودة الاتصال بالإنترنت التي قد تمنع العميل من الوصول إلى النظام الأساسي أو وضع وتنفيذ التعليمات.

8.1. يجب أن يقر العميل أيضًا بأن عملية تنفيذ التعليمات "تم في وقت واحد" وفي حالة قيام العميل بوضع تعليمات متعددة، لا يمكن معالجتها كلها في وقت واحد.

8.2. يقر العميل بأنه في أي وقت محدد، يمكن محاذاة التعليمات الفردية فقط في قائمة الانتظار. بمجرد أن يضع العميل تعليمات، تظهر رسالة "الطلبات مؤمنة" تمنع وضع أي تعليمات أخرى أو تنفيذها في غضون ذلك.

8.3. يقر العميل بأن قاعدة أسعار الخوادم الحية تشير إلى المصدر الموثوق الوحيدة لتدفق الأسعار، مما يعني أن قاعدة الأسعار المدرجة في محطة العميل ليست مصدرًا لمعلومات تدفق الأسعار ذات الموثوقية نفسها نظرًا لأي اضطرابات محتملة قد تنشأ في أي نقطة مواجهة الاقتباسات من الوصول إلى محطة العميل.

8.4. يقر العميل بأنه بمجرد إرسال التعليمات إلى الخادم، عن طريق وضع أمر بديل أو حذف نافذة الموضع، لا يجوز ولا يمكن إلغاء التعليمات بأي طريقة.

8.5. يقر العميل بأنه في حالة تنفيذ أمر معلق وتود متابعة تعديله، فإن العناصر الوحيدة التي ستكون قابلة للتعديل هي مستويات جني الأرباح وإيقاف الخسارة المتعلقة بالمركز المفتوح بواسطة أمر معين.

8.6. يجب أن يكون العميل على دراية بأنه في حالة عدم تنفيذ الأمر ويرغب في متابعة النسخ المتماثل له، يتم إثارة خطر تنفيذ كلا الإرشادات.

9. تقلب الأسعار والقيود المفروضة على الأسواق

9.0. تُعرف الأوراق المالية التي تقدمها الشركة للعميل باسم الأوراق المالية المشتقة، مما يعني ضمناً أن سعر ورقة مالية محددة يرتبط مباشرة ويستمد من سعر الورقة المرجعية الموضحة تحتها. بهدف إدارة أكثر فاعلية للمخاطر، يُنصح العميل بشدة بوضع أوامر "وقف الخسارة". ومع ذلك، يجب على العميل أن يدرك أنه بسبب الطبيعة شديدة التقلب لأسواق المشتقات التي تؤثر بشكل مباشر على سعر الأدوات التي تم التأكيد عليها، فقد يتعرضون لتقلبات سريعة في ظل ظروف السوق القاسية. في حالة حدوث مثل هذا الحدث، قد يفشل تنفيذ أمر "وقف الخسارة" المنصوص عليه من قبل العميل وبدلاً من ذلك قد يتم تنفيذ أمر "وقف الخسارة" الذي تم إعادة تأهيله، مما ينتج عنه خسائر أكبر من الخسائر المحسوبة. يجب أن يكون العميل على دراية بحقيقة أن تنفيذ أمر "وقف الخسارة" قد يكون مستحيلاً في الفشل في ضمان خسائر محدودة.

9.1. يجب أن يقر العميل بأن سعر الأوراق المالية قد يتأثر بعوامل مختلفة بما في ذلك العلاقات الحكومية والتجارية والزراعية والطلبية وكذلك مشاعر وأحداث السوق الجيوسياسية الوطنية والدولية. وبالتالي قد تكون تقلبات وحركات الأسواق الأساسية غير متوقعة ومتقلبة للغاية. يجب أن يكون العميل على اطلاع جيد فيما يتعلق بتقلبات سوق اهتمامه المسطر فيما يتعلق بالتقدير الفعال لضرورة أوامر "وقف الخسارة".

10. تأثير الرافعة المالية والترسيس

10.1. يجب أن يقر العميل بأن تداول المنتجات ذات الرافعة المالية يستخدم "الرافعة المالية" و "التروس". تدل هذه الأدوات المالية المحددة على أنها منتجات مضاربة للغاية مع زيادة درجة المخاطرة. تعمل الرافعة المالية كفوة شراء، مما يمكن العميل من الحصول على درجة أكبر من التعرض في السوق وينتج عن ذلك مشاركة مقدار ضئيل نسبياً من رأس المال المستثمر. في هذه المرحلة، تجدر الإشارة إلى أنه يتم تحديد الأرباح أو الخسائر المحتملة وفقاً للتعرض المطلق للعميل، وبالتالي فإن المبلغ أو الأرباح المرتفعة قد تتجاوز رأس المال المستثمر بنسبة ضئيلة.

10.2. يمكن الإشارة إلى "Grapping" على أنه تحول متسرع في سعر السوق الأساسية، مما يؤدي إلى وجود فجوة كبيرة بين مستوى السعر، و "سعر الإغلاق" و "سعر الافتتاح". قد يؤدي هذا الحادث إلى إغلاق السوق المسطرة دون أي فرصة للعميل لبيع الأدوات المحددة، ويمكن إطلاقها بسبب العديد من الأحداث بما في ذلك الأحداث الاقتصادية والجيوسياسية وإصدار إعلان شديد التأثير. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بعد الحادث، قد يختلف سعر الافتتاح وبالتالي السعر المستمد من سعر الشركة للأداة المحددة عن سعر الإغلاق.

10.3. تشتمل معاملات التداول في الأدوات المالية المشتقة والعملات الأجنبية على مخاطر عالية وقد يكون حجم الاستثمار الأولي ضئيلاً بالنسبة إلى قيمة العقد المشتق أو النقد الأجنبي، مع تنفيذ أن المعاملات "موجهة" أو "مرفوعة".

10.4. يؤدي إدخال "تسعد" و "الرافعة المالية" إلى زيادة تأثير حركة السوق الصغيرة نسبياً مما قد ينتج عنه تأثير أكبر نسبياً على رأس المال المستثمر للعميل. قد تكون هذه القوة الشرائية ذات فائدة كبيرة للعميل أو لخسارته كبيرة. وبالتالي، يجب أن يكون العميل على دراية بحقيقة أنه من أجل الحفاظ على أي مراكز مفتوحة، قد يتم فقد الهاشم الأولي، مع أي أموال إضافية، وفي بعض الحالات قد تتجاوز الخسارة الصافية رأس المال المستثمر. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي أي حركة محتملة ضد العميل إلى زيادة متطلبات الهاشم. وبالتالي لتجنب إغلاق مركز العميل، قد تتم دعوة العميل من قبل الشركة لاستثمار المزيد من الأموال. في حالة حدوث أي أضرار من هذا القبيل يكون العميل وحده المسؤول عن الخسائر الناجمة.

11. المعاملات خارج البورصة

11.1. طبيعة العقود مقابل الفروقات التي تقدمها الشركة هي المعاملات خارج البورصة التي تؤدي إلى درجة إضافية من المخاطرة مقارنة بالمشتقات في البورصة. يجب أن يقر العميل بأنه في حين أن تقلبات بعض الأسواق خارج البورصة مرتفعة بشكل كبير، إلا أن هناك حالات قد يكون فيها تسبيل مركز ما مستحيلاً بسبب عدم وجود سوق صرف لإغلاق مركز مفتوح. تجدر الإشارة إلى أنه في مثل هذه الحالات، سيكون من المستحيل تحديد أسعار الطلب والبيت أو يتم تحديدهما بواسطة التجار الذين يشارون إلى أن إنشاء سعر عادل قد يكون أمراً بالغ الصعوبة.

11.2. أخيراً، فيما يتعلق بالنظام المستخدم لتنفيذ معاملات العقود مقابل الفروقات، تتبنى الشركة نظاماً للتداول عبر الإنترنت لا يتميز أو لا يُعرف به كمرفق تجاري متعدد الأطراف، وبالتالي قد تختلف درجة الحماية.